أوكل إليها مؤخراً مهمة حماية التراث

الشرطة السياحية.. ربع قرن والمعاناة مستمرة

> ليس بخافٍ على أحد ما يتعرض له التراث اليمني من أعمال عبث ونهب وسلب على كافة المستويات سواء المخطوطات أو المدن التاريخية أو الآثار أكانت ثابتة أو متحركة فضلا عن المتاحف والكل يدرك أن هذا التراث يمثل أبرز مقومات السياحة وأهم مرتكزاتها وأمام كل ذلك تستدعي الضرورة أن يكون هناك جهاز أمني معني بحماية هذا التراث والوقوف بحزم في وجه هذه الهجمة الشرسة ولهذا عملت وزارة الداخلية باعتبارها المعني الأول على توفير الحماية الأمنية لجمل أوجه النشاط الحياتي في المجتمع على استحداث جهاز شرطوي يعنى بحماية الآثار ضمن هيكلها الجديد وضمته إلى شرطة سياحية وكانت التسمية «الإدارة العامة للشرطة السياحية وحماية الآثار» فهل هذا الجهاز الأمني الجديد القديم قادر على تحمل هذه المسؤولية الملقاة على عاتقه وهل استطاع فعلا أن يكون عند المستوى المطلوب منه في خدمة السياحة منذ إنشاء هذا الجهاز قبل حوالي ربع قرن من الزمن؟؟ أسئلة نوجهها باحثين عن إجابات لها لدى المسؤولين المعنيين والمختصين وأصحاب العلاقة بهذا الجهاز الأمني الهام.

وزير السياحة: الشرطة السياحية موجودةٌ إسماً غائبة فعلاً رغم الحاجة الملحة إليها

نائبة وزير الثقافة: تفعيل هذا الجهاز ضرورة عاجلة لايقاف أعمال النهب والعبث المستمر بالتراث

مدير عام الشرطة السياحية: في ظل الامكانيات المتاحة لا ينتظر منا عمل شئ فالادارة تعاني التهميش والاقصاء

تحقيق وتصوير/
عبدالباسط النوعة

بداية أوضح الدكتور قاسم سلاّم وزير السياحة أن دور الشرطة السياحية مغيب تماماً وهذا يبدو أنّ الجهات المسئولة عن هذا الجهاز الأمني الهام غير مقتنعة بعد بالسياحة بشكل عام وبالتالي فهم حتما غير مقتنعين بالشرطي السياحي..

ويقول الدكتور سلاّم: الشرطة السياحية تمثل عنواناً كبيراً لأمن واستقرار أي بلد وأيضاً هي عنوان لحضارة البشر عند الإلتقاء، وهي في البلدان المتقدمة صمام أمان اجتماعي أكثر منه أمنياً ولعلنا أثناء رحلتنا المتعددة في بلدان كثيرة أثناء الدراسة وبعدها كنا نلاحظ مدى أهمية هذا الجهاز الأمني ودوره الرائد في خدمة هذا القطاع السياحي الذي بات، أقرب القطاعات في رفد الاقتصاديات الوطنية لأي بلد، وجدنا وتوفير ما نستطيع توفيره من إمكانيات تساعد على النهوض بهذا الجهاز الأمني بما يخدم السياحة كون هذا النشاط السياحي سواء الداخلي أو الخارجي بحاجة ماسة إلى الشرطة السياحية ولكن نحاول أن نضع في موازنتنا شيئا لدعم الشرطة السياحية ولكن للأسف الشديد وزارة المالية ترفض وبشدة وعلى اعتبار أن الشرطة السياحية هي أصلاً جهاز تابع لوزارة الداخلية ودعمها وتوفير الإمكانيات لها هو على عاتق وزارة الداخلية، حتى أننا في السياحة ونظراً للمعاناة التي يعانيها هذا الجهاز عملنا على تخصيص مبلغ يدفع كإيجار للمبنى الذي استأجرته الشرطة السياحية بأمانة العاصمة وهذا طبعاً بالمخالفة نظراً للحالة السيئة التي تعاني منها الشرطة السياحية ولا يوجد بند في وزارة السياحة خاص بتقديم الدعم أو توفير شيء للشرطة السياحية..

الشرطة السياحية موجودة بالإسم

وأكد سلاّم : أن الشرطة السياحية بمعناه على الأقل المناسب غير موجودة إلى الآن كانت هناك بدايات لإنشاء هذا الجهاز في وحدة أمن السياحة ووجدنا أجهزة ومعدات مناسبة بدأت تتوفر وكوادر مدربة ومؤهلة بشكل جيد ولكن عددهم غير كاف،) 15 (فرداً فالمدربون فقط لا يتجاوزون) 15 (فرداً..

وأشار إلى شيء في غاية الأهمية ألا وهو أن عدد من الجهات الأجنبية طلبت من وزارة السياحة على الأقل تأمين صنعاء وما جاورها للنشاط السياحي على أساس يكون هناك نشاط سياحي في صنعاء والمناطق المجاورة لها وعندما جاء وزير السياحة يتكلم بهذا الموضوع في مجلس الوزراء ووصف حالته حينها قائلا: كأنني كنت أتكلم وأنا في عمق البحر لا أحد يسمعه ولا حتى هو يسمع نفسه.

وأضاف: وزارة الداخلية للأسف الشديد لايزالوا يفكرون بعقلية الأمس أي عقلية فراغ الدولة يعني مش قادرين يستوعبون كما يبدو أنه لا يمكن أن يوجد شيء اسمه القاعدة إذا وجد حزام أمني داخل المجتمع وتواجد الشرطي أياً كان سياحياً أو غيره وبشكل حقيقي.

ولفت إلى انه ومنذ شهر طلبت وزارة السياحة بمذكرة رسمية من الإدارة الأمنية المعنية بحماية المنشآت الحكومية بوزارة الداخلية عدد 9 أفراد لحماية مبنى وزارة السياحة ومبنى الترويج السياحي أسوة ببقية المؤسسات والوزارات الحكومية ولكن إلى الآن لم يتم تلبية الطلب أليست وزارة السياحة جهة حكومية؟؟!!

وفيما يتعلق بدور وزارة السياحة في خلق علاقات بين الشرطة السياحية في بلادنا والشرطة السياحية في بلدان وذلك على هامش مشاركة بلادنا في معارض سياحية من أجل تزويد الشرطة السياحية بخبرات وتجارب أجهزة أمن سياحية متطورة أجاب سلاّم: لا توجد شرطة سياحية لدينا حتى أعمل اتفاقيات مع شرطة سياحية في البلدان المتطورة فالشرطة السياحية في اليمن حتى وإن كانت موجودة إسماً إلا أنها ليست موجودة كهيكلة كمبنى مناسب ككوادر مؤهلين وبأعداد كافية.

شرطة السياحة رديف للعمل الثقافي

الشرطة السياحية وحماية الآثار تتبع إداريا وزارة الداخلية لكنها ترتبط بوزارتين هما وزارة السياحة ووزارة الثقافة فإذا كنا قد عرفنا رأي وزارة السياحة فما رأي وزارة الثقافة.

الأخت هدى أبلان نائب وزير الثقافة تقول: لاشك أن الشرطة السياحية وحماية الآثار تعد رديفا هاما ومفصليا في دعم العمل الثقافي والتاريخي والأثري وبكافة توجهاته وهذا الجهاز يعتبر نوعياً بمعنى انه إلى جانب المهارات الأمنية التي ينبغي أن تتوفر في الشرطي السياحي يحتاج إلى تأهيل ثقافي وتاريخي وأثري وأيضا يتمتع بثقافة عامة باعتباره واجهة حضارية للبلد بأكمله.

وأضافت: نحن في وزارة الثقافة نعول الكثير على هذا الجهاز في الحماية والحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية والمخطوطات التي تتعرض للعبث والتخريب وبالتالي هذا

مقومات وصعوبات

> طيب ما الذي حال بينك وبين تحقيق هذا الطموح؟

- أجاب الأخ الوزير: نحن في السياحة نعاني كثيراً فكاد تكون موازنتنا هي أقل بين سائر الوزارات، (يا أخي مش راضيين يناقشوا استراتيجيتي إلى الآن، ووزارة المالية تنظر إلى السياحة نظرة دونية وتعتبرها كفراً)، الدولة للأسف الشديد تتعامل مع السياحة بلغة السياسة، وهناك شيء هام جداً هو أننا نحاول أو نريد مساعدة الشرطة السياحية شرطة سياحية في تلك البلدان بمواصفات خاصة جداً وبمؤهلات رفيعة وأزياؤهم قريبة إلى الناس مدنيون مزودون بكافة وسائل الحماية، لكن للأسف الشديد هذ 1الشيء لا يوجد البتة لدينا في اليمن، فقد كان طموحي منذ أن تسلمت مقاليد وزارة السياحة أن أكوّن جيشاً اسمه الشرطة السياحية من كل المحافظات التي تحوي مقاصد سياحية وأيضاً من أبناء الطرق الموصلة لهذه المقاصد وبالتالي يكون أبن المنطقة هو الذي يحمي هذا السائح.

على خلفية سرقة رقوق قرآنية من المتحف الوطني:

نقل كافة المخطوطات والرقوق القرآنية من متاحف الجمهورية إلى دار الم

كتب/عبدالباسط محمد النوعة

>«، تزايدت في الآونة الأخيرة حوادث النهب والسطو على المخطوطات اليمنية وبصورة ملفتة خاصة تلك المخطوطات المتواجدة في المتاحف والمساجد التابعة للأوقاف، الأمر الذي يجعل المعنيين في محك وفي موقع يحتم عليهم البحث عن معالجات وحلول للحد من هذه الممارسات والعمل من أجل الحفاظ على المخطوطات اليمنية، ولعل الكثير من المهتمين تابعوا بحرص شديد ما تعرض له المتحف الوطني بصنعاء من عملية سرقة هزت الشارع اليمني ونتج عنها سرقة رقوق قرآنية وسيوف أثرية وقبلها سرقة قبة قديمة في مدينة ثلاء تحوي بين جدرانها عشرات المخطوطات القيمة، وأيضاً المخطوطات التي تم ضبطها في الحديدة وأعيدت إلى دار المخطوطات بصنعاء للاحتفاظ بها، وكذلك سرقة مخطوطات من قبة أخرى من محافظة ريمة، ولهذا اتخذ وزير الثقافة الدكتور عبدالله عوبل قراراً يقضي بنقل كافة المخطوطات والرقوق القرآنية الموجودة في متاحف الجمهورية إلى دار المخطوطات بصنعاء وشكل لذلك لجنة من المتخصصين برئاسة الدكتور مقبل التام الأحمدي وكيل وزارة الثقافة لقطاع المخطوطات ودور الكتب، وينوبه في اللجنة القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف الأخ/عبدالله ثابت وعضوية عدد من المختصين في الوزارة والهيئة العامة للآثار وقد اجتمعت هذه اللجنة الثلاثاء الماضي وأقرت خطة عملها المستقبلية والمتاحف التي ستبدأ فيها عملية النقل ومن أي محافظة .. أهمية هذا القرار وضرورته نناقشها من الأسطر التالية من خلال الدكتور عبدالله عوبل وزير الثقافة والدكتور مقبل التام الأحمدي وكيل الوزارة رئيس اللجنة.

يقول الدكتور عبدالله عوبل لـ»الثورة« إن هذا الإجراء ضرورة ملحة خاصة بعد الحدث الجلل الذي تعرض له المتحف الوطني بصنعاء والذي يعد آمن المتاحف اليمنية على الإطلاق ويهدف هذا الإجراء إلى حفظ المخطوطات في مكان آمن ودار المخطوطات بما يتمتع به من وسائل الحماية والأمان يعد أفضل الأماكن لحفظ هذه المخطوطات فهو يحوي على أجهزة رقابة متطورة كاميرات وأجهزة إنذار وأسلوب خزن على أحدث الأساليب العالمية والتي يصعب اختراقها أو سرقتها أو بمعنى أصح يستحيل تماماً، ناهيك طبعاً عن الكوادر المؤهلة تأهيلاً عالياً في الدار والذين يستطيعون التعامل مع المخطوطات بأسلوب علمي هو الأحدث سواء من حيث الترميم أو الصيانة، وبالتالي وتجنباً لأي مكروه يمكن أن يصيب المخطوطات تم اتخاذ هذا القرار فإن لم نتعرض المخطوطات للسرقة وهي في المتاحف فحتماً ستتعرض للتلف لعدم وجود الكادر المتخصص الذي يستطيع التعامل وأيضا عدم توفر وسائل الحماية وأساليب الصيانة.

ولفت عوبل إلى أن المتاحف تمثل الخطوة الأولى على صعيد حفظ كافة المخطوطات يليها المخطوطات المتواجدة في المساجد وهي الأخرى في ظروف أقل آمناً مما هو في المتاحف ولعل الأحداث الأخيرة تثبت ذلك في ثلاء وريمة وغيرها.

وأشار إلى وجود اتفاقية بين وزارتي الثقافة والأوقاف على إيداع المخطوطات لدى دار المخطوطات على أن يكون بالدار ثلاثة أقسام قسم خاص بمخطوطات الأشخاص والأسر.

وأضاف: هناك أسر وأشخاص بادروا تطوعاً في إحضار مخطوطاتهم إلى دار المخ
جداً تح
نشكرهم
هذه الم
وستحمل
أو اسم
الاهتمام
وترميمه
يعرضها
وأوضح
المخطوط
وضوحاً
المتحف
يجوز أب
فقط صو
المخطوط
من جهة
الأحمدي
أن اللج
المخطوط
للنهب و
الزماني
هذه المخ
مشددة.
فعلاً تحو
.
ومن هنا
اتخذه و
عوبل وه
أن تكون
أمين ول
يمثل هذ
الحماية
من الانتهـ
البلد في